A

June 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15–19 يونيو/حزيران 2009

التطورات في المنتديات المتصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة

المقدمة

1– أضيف هذا البند الفرعي استجابة للإجراء 2–31 لخطة العمل الفورية وذلك للتأكد من إبقاء المجلس على اطلاع على التطورات في المنتديات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لولاية المنظمة، ومواصلة الحوار مع الأجهزة الرئاسية الأخرى حسب مقتضى الحال، وخصوصاً مع الأجهزة الرئاسية للوكالات المعنية بالأغذية والزراعة التي تتخذ من روما مقراً لها.

أولا– التعاون بين الوكالات في مجال التغذية: دور منظمة الأغذية والزراعة

2– تتمتع منظمة الأغذية والزراعة بعضوية **اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة** منذ عام 1977 حينما أنشئت اللجنة الفرعية للتغذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. ويشارك مدير شعبة التغذية وحماية المستهلك في اللجنة التوجيهية التي تجتمع شهرياً وجهاً لوجه أو عبر اتصالات المؤتمرات الهاتفية.

3– وتتمثل مهمة اللجنة الدائمة للتغذية في تنشيط التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة دعماً للجهود المجتمعية، الوطنية، والدولية، والإقليمية الرامية إلى القضاء على سوء التغذية في كل أشكاله خلال الجيل الحالي. وتنفذ اللجنة ذلك من خلال صقل وجهة تدابير مكافحة سوء التغذية في مختلف أنحاء العالم، وتوسيع

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

نطاقها، وتعزيز تلاحمها وأثرها، وعبر نشر الوعي بالمشكلات التغذوية وحشد التأييد لحلها على الأصعدة العالمية، والإقليمية، والوطنية. ويتم تمويل أمانة هذه اللجنة، المتمركزة حالياً في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، بالمساهمات الطوعية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة.

4- وفي الوقت الحالي فإن للجنة ثلاث مجموعات من المؤيدين هي: وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الإنمائية الدولية والإقليمية الأخرى، والأجهزة الحكومية الدولية؛ والشركاء الثنائيون، وهو ما يتضمن مندوبين عن البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض على حد سواء؛ والمجتمع المدني بما فيه المنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والممثلون الآخرون للمجتمع المدني.

5- وتوفر مشاركة المنظمة في اللجنة المذكورة صلة مهمة بين الغذاء، والتغذية، والصحة. وتساعد هذه المشاركة في ترويج الأنشطة المستندة إلى الأغذية للنهوض بالتغذية وبموارد رزق الاسر الفقيرة وخصوصاً في المناطق الريفية.

6- وفي عام 2006 اعتمدت اللجنة الدائمة للتغذية إطاراً استراتيجياً جديداً يرمي إلى تجاوز أنشطة استقطاب التأييد، والمساهمة بشكل ملموس في إعداد تدابير منسقة للتعجيل بوتيرة القضاء على كل أنواع سوء التغذية، وكذلك المساعدة على تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري، وذلك ضمن إطار إعلان الألفية.

7- وتم إنشاء عدد من مجموعات العمل وأفرقة المهام ضمن اللجنة، ويتسم معظمها بالأهمية بالنسبة لعمل المنظمة. وترأس المنظمة *مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي الأسري* (شعبة التغذية وحماية المستهلك)، *ومجموعة العمل المعنية بالتغذية*، والشؤون *الأخلاقية*، *وحقوق الإنسان* (مكتب الشؤون القانونية). أما مساهمة المنظمة في مجموعات العمل الأخرى فمحدودة بفعل قلة عدد الموظفين وعوائق التمويل الأخرى. كما أن المنظمة (دائرة مرفق التكيف الهيكلى المعزز) تتشارك مع برنامج الأغذية العالمي في قيادة *فرقة المهام المعنية بالتقدير، والرصد، والتقييم*.

8- وتصدر اللجنة بانتظام مطبوعاً بارزاً هو *تقرير حالة التغذية في العالم* وذلك بمدخلات ومساهمات من كل أعضائها. ويمضي العمل قدماً في إعداد التقرير السادس لحالة التغذية في العالم لنشره في نهاية عام 2009.

9- كما أن شعبة التغذية وحماية المستهلك تنخرط بنشاط في **مجموعة التغذية** التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تترأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، على مستوى الميدان وفي المقر الرئيسي على حد سواء. ومنذ إنشاء المجموعة المذكورة فإنها تعمل بصورة وثيقة مع مجموعة العمل المعنية بالتغذية التابعة للجنة الدائمة للتغذية في حالات الطوارئ.

10- وقد ساند رؤساء منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي مؤخراً مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال (**REACH**) لتيسير الجهود المشتركة للقضاء على الجوع ونقص

التغذية في صفوف الأطفال على المستوى القطري. ودعم المديران العامان المساعدان المسؤولان عن إدارة الزراعة وحماية المستهلك وإدارة التعاون التقني بصورة مشتركة هذه المبادرة. ويتضمن الفريق الأساسي للمبادرة المذكورة، المتمركز في المقر الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي، ممثلين عن مختلف الوكالات والجهات الشريكة الرئيسية، ولاسيما من المنظمات غير الحكومية. وثمة موظف تيسير في مكتب المنسق المقيم لضمان القيام بأنشطة إدارة المعرفة، والتخطيط، وتعبئة الأموال بالشكل المناسب. وتثير النتائج الواعدة للتجارب الرائدة في كل من لاو وموريتانيا، التي أكدتها شركة Boston Consulting Group الاستشارية، قدراً متزايداً من الاهتمام والتأييد. وتوفر اللجنة الدائمة للتغذية الخدمات الاستشارية التقنية لمبادة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال.

11- وعلى الرغم من أن المنظمة تضطلع بدور أساسي في هذه العمليات المختلفة (والمترابطة في آن معاً) المشتركة بين الوكالات، فإن الحاجة تدعو إلى دعم متين من المجلس لتعزيز حضور المنظمة ومساهمتها في مساعدة البلدان الأعضاء على النهوض بمستويات التغذية بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وما لم يضطلع قطاعا الزراعة والصحة بصورة مشتركة وجلية بدور القيادة على المستوى المحلي، فإن من المتعذر تحقيق أي تقدم فعال ومستدام على طريق التخفيف من حدة سوء التغذية. وفي ضوء الاهتمام الراهن بالتغذية الناجم عن الأزمة والتحول نحو البرمجة المشتركة على المستوى القطري فإن هذا الموضوع يثار في وقت مناسب للغاية.

12- ويمثل انخراط المنظمة في التعاون بين الوكالات في ميدان التغذية بعداً هاماً من أبعاد عملها التغذوي، بالنظر إلى الطبيعة متعددة الأبعاد للمشكلات التغذوية وأسبابها، وهو انخراط يحظى بالإقرار والمساندة كإسهام فعال في الأنشطة المشتركة بين الوكالات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

ثانيا- قرار الدورة الاربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة المعنية بالإحصاءات الزراعية

13- تمثل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة المعنية بالإحصاءات الزراعية الكيان الرئيسي للنظام العالمي الإحصائي الذي يجتمع سنوياً لبحث البرامج الهادفة إلى معالجة القضايا الإحصائية الناشئة والموافقة على المعايير الإحصائية الدولية.

14- وقد عقدت الدورة الأربعون لهذه اللجنة بين 24 و27 فبراير/شباط 2009 وشارك فيها كبار المدراء من 122 مكتبا إحصائياً قطرياً و38 وكالة دولية. ومن بين الموضوعات البارزة ذات الأهمية المباشرة للمنظمة، مثل إحصاءات التغير المناخي والمحاسبة الاقتصادية البيئية، فقد بحثت الدورة وثيقة شارك في إعدادها كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ووزارة الزراعة الأمريكية، والمنظمة بشأن الحاجة إلى استراتيجية عالمية للنهوض بالإحصاءات الزراعية والريفية. ويتماشى التقدير السلبي للوضع الحالي للإحصاءات الزراعية، ولاسيما في البلدان النامية، والاستنتاجات المتعلقة بسبل معالجة هذا الوضع مع استنتاجات وتوصيات التقييم الخارجي المستقل للمنظمة وتقييم عمل المنظمة في مجال الإحصاء.

15- وبشأن هذا الموضوع فإن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة:

(أ) أكدت أن الإحصاءات الزراعية والريفية ضرورية لوضع السياسات وأن الحاجة تدعو إلى وجهة استراتيجية لتلبية الطلب المتزايد على المعلومات على المستويين الدولي والقطري، ولاسيما في ضوء الأزمة الغذائية الأخيرة؛

(ب) شددت على الدور الهام الذي تضطلع به وزارات الزراعة والمؤسسات الأخرى في جمع الإحصاءات الزراعية، وعلى الدور التنسيقي للمكاتب الإحصائية القطرية والمجالس الإحصائية الوطنية؛

(ج) أيدت وضع استراتيجية تستند إلى التوصيات وخريطة للطريق على النحو الوارد في التقرير؛

(د) أقرت بالدور البارز الذي تضطلع به المنظمة، كوكالة متخصصة في هذا الميدان، ورحبت بالتزام المنظمة وسعيها إلى إشراك وزارات الزراعة من خلال أجهزتها الرئاسية في وضع الاستراتيجية وخطة التنفيذ؛

(هـ) وافقت على إنشاء مجموعة لأصدقاء رئيس اللجنة لتوجيه العملية، مع إضطلاع المنظمة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بدور الأمانة، وأكدت أهمية التمثيل المناسب للبلدان من كل الأقاليم وعلى مختلف مستويات التنمية للمشاركة في المجموعة لضمان ملكية البلدان للعملية؛

(و) طلبت أن ترفع مجموعة أصدقاء رئيس اللجنة تقاريرها إلى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقدم المحرز على طريق إعداد الاستراتيجية للنهوض بالإحصاءات الزراعية والريفية.

16- وفي أعقاب هذه التوصيات اضطلعت المنظمة بدور القيادة في وضع الاستراتيجية العالمية، وتعاونت مع خبير استشاري دولي في إعداد وثيقة معلومات أساسية، ويسرت إنشاء مجموعة أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية، ونظمت سلسلة من الاجتماعات سيتم فيها استعراض الاستراتيجية العالمية الجديدة بشأن الإحصاءات الزراعية. وتتولى شعبة الإحصاء تنسيق مساهمة المنظمة في العملية وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع الشعب الأخرى في تنفيذ أنشطة إحصائية جوهرية لضمان اعتماد نهج شامل في وضع الاستراتيجية العالمية.

17- وفيما يتعلق بالاجتماعات المزمعة لعملية الاستعراض، فستعقد حلقة دراسية مع الممثلين الدائمين لدى المنظمة في 22 يونيو/حزيران 2009 لعرض الأعمال المنفذة حتى ذلك التاريخ ولتشجيع البلدان الأعضاء على المشاركة والمساهمة بنشاط في عملية الاستعراض بحيث تعكس هذه الوثيقة تماماً أوضاع البلدان واحتياجاتها.

18- وبعد هذه الندوة، فستناقش الوثيقة في مابوتو، موزامبيق (13-14 أغسطس/آب 2009) في اجتماع جانبي للمعهد الإحصائي الدولي. ومن المنتظر أن يشارك في هذا الاجتماع نحو 100 خبير من وزارة الزراعة، والمكاتب الإحصائية القطرية، والمنظمات الدولية، وأن تناقش فيه العناصر الأساسية للاستراتيجية العالمية.

19- وستخضع الوثيقة في نهاية المطاف للنقاش في مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 قبل عرضها على الدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2010.

20- وتتمثل الحصيلة المنتظرة لهذه الاستراتيجية العالمية في النهوض بالإحصاءات الغذائية والزراعية الوطنية والدولية بالاعتماد على منهجية مختبرة دولياً لتصميم سياسات للزراعة والتنمية الريفية تعتمد على الأدلة على المستويات الوطنية والعالمية. ويعتبر دعم كل الجهات صاحبة الشأن، سواء من البلدان أو من الشركاء الإنمائيين، في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية العالمية عنصراً حاسماً في نجاح المبادرة.

ثالثا- التطورات المتعلقة بمصايد الأسماك العالمية في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى، بما في ذلك المشاورات السنوية المتعلقة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

21- تشارك إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنتديات ذات الطابع الحكومي الدولي والعالمي على حد سواء. ويُعنى بعض هذه المنتديات عناية شاملة بالقضايا المتصلة بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بأكمله، وذلك من خلال التركيز على جوانب محددة أو التعامل مع موضوعات أوسع بكثير، وكلها ذات صلات مهمة مع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

22- وفي الفئة الأولى يشار إلى المداولات والمفاوضات الدائرة ضمن نطاق الأمم المتحدة، وذلك ضمن منتديين اثنين يشكل الأول منهما تمهيداً للثاني. وتعتبر عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار منتدى مهما ومبتكرا، وذلك من حيث الموضوع، وكذلك من حيث طريقة العمل التي تتيح المشاركة الحيوية للجهات صاحبة الشأن. وتوفر إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مساهمات للوثائق التي تشكل أساساً لهذا العمل، كما وتشارك في الاجتماعات. وتتسم الدورة العاشرة لعملية الأمم المتحدة الاستشارية المذكورة بأهمية حاسمة لمستقبلها، حيث أنها ستركز في المقام الأول على مسألة تنفيذ نتائج العملية الاستشارية، بما في ذلك استعراض هذه الإنجازات وأوجه القصور في الاجتماعات التسعة الأولى.

23- وتراعي المداولات والمفاوضات التي تجري ضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة القضايا المدروسة خلال دورات لجنة مصايد الأسماك في المنظمة. وتتجسد نتائجها في قرارين هامين، يتم اعتمادهما كل عام، الأول عن "المحيطات وقانون البحار"، والثاني عن مصايد الأسماك المستدامة. ويتسم القرار المتعلق بمصايد الأسماك المستدامة بالشمول على نحو خاص ويغطي كل القضايا والمسائل المرتبطة بالمصايد والمتسمة بالأهمية وقت اعتماد هذا القرار، ويتضمن على الدوام العديد من الإشارات إلى المنظمة ولجنة مصايد الأسماك، مع طلبات محددة بالعمل في غالب الأحيان. وتولي إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية اهتماما خاصاً لعملية المفاوضات المتعلقة به وتقدم المعلومات والتعليقات الضرورية حسب الاقتضاء.

24- أما الفئة الثانية من المنتديات فتضم ما يعنى بجوانب قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:

(أ) التعاون بين المنظمة والمنظمة البحرية الدولية. ومن أمثلة ذلك الجهود المهمة المبذولة بشأن سلامة سفن الصيد الصغيرة. وتتسم هذ الجهود، التي تشارك فيها المنظمة بنشاط، بأهمية بالغة جداً بالنظر إلى أن صيد الأسماك يعتبر أشد المهن خطراً في العالم حيث يزيد عدد حالات الوفاة في هذا القطاع على 24 000 حالة في العام الواحد.

(ب) التعاون بين المنظمة ومنظمة العمل الدولية بشأن ظروف العمل في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك السلامة في البحار وعمل الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

25- وأخيراً فإن الفئة الثالثة من المنتديات تشمل ما يركز على القضايا الواسعة التي تؤثر على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مثل المناقشات الدائرة حول التغير المناخي. وبسبب الآثار التي يمكن أن يخلفها تغير المناخ على الموارد الحية البحرية وعلى الصيادين ومجتمعاتهم، فإن هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير للتكيف لتعزيز صمود هذه المجتمعات، إلى جانب اتخاذ تدابير للتخفيف للحد من مساهمة المجتمعات المذكورة في ذلك التغير. وفي هذا الصدد فإن إعلان مانادو بشأن المحيطات الذي اعتمده المؤتمر العالمي للمحيطات المنعقد في 14 مايو/أيار 2009 يشير إلى تقارير المنظمة التي تحدد القضايا الأساسية وتبعات التغير المناخي على مصايد الأسماك. وقد تم مؤخراً توجيه اهتمام المشاركين في محادثات تغير المناخ في بون التي عقدت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في يونيو/حزيران 2009 بشأن تغير المناخ إلى ذلك.

26- وفي الختام، وفيما يتعلق بالمداولات الجارية الأخرى في المنتديات المعنية، فإن المفاوضات المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك ضمن منظمة التجارة العالمية، وكذلك المفاوضات المتصلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض (اتفاقية واشنطن) تتسم بأهمية مباشرة بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتحظى بمساهمات المنظمة وتعاونها.

رابعا- الزراعة، واستخدام الأراضي، ومفاوضات تغير المناخ

1- الزراعة عنصر أساسي في تحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ

27- إن قطاع الزراعة، بما في ذلك تغير استخدام الأراضي، مسؤول من جهة عن أكثر من ثلث مجموع الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. ومن جهة أخرى فإن إمكانيات التخفيف التي يتمتع بها هذا القطاع كبيرة جدا، مع توليد العديد من ممارسات التخفيف (مثل تقليل الحرث مع تناوب المحاصيل، والحراجة الزراعية، واستخدام أسمدة الكومة والفرش النباتية الواقية، والتحول إلى المحاصيل المعمرة، والإدارة المحسنة لنظم الثروة الحيوانية) لمنافع متعددة مثل تعزيز القدرة على الصمود، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والنهوض بالإنتاج. وهذه بدورها يمكن لها أن تشكل مرتكزاً للتكيف، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة.

28- ويعتبر القطاع الزراعي مساهماً بارزاً في تحقيق الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهو: الوصول إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يتيح للنظم الإيكولوجية الصمود، ويضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، ويسمح بالتنمية الاقتصادية. كما أن هذا القطاع هو أشد القطاعات حساسية إزاء المناخ. وسيتطلب الأمر تكيفاً واسعاً لتمكين الزراعة من تلبية متطلبات الأغذية، والألياف، والوقود في ظل التغيرات والأوضاع المناخية القاسية المتزايدة. وستؤدي التدابير المبكرة للتخفيف إلى الحد من عمق واتساع احتياجات التكيف في الأجلين المتوسط والطويل.

2- الزراعة هي الآن جزء من المفاوضات

29- كانت الزراعة واستخدام الأراضي في البداية على هامش المفاوضات المتعلقة بسبل الحد من الآثار البشرية على تغير المناخ، مع توجيه اهتمام أكبر إلى الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وكان ذلك يرجع إلى التعقيدات المتصورة في قطاع الزراعة، بما في ذلك أوجه الالتباس المتعلقة بالتخفيف (التسرب والديمومة)، وتحديات وتكاليف قياس مقادير الحد من الانبعاثات، والإبلاغ عنها، والتحقق منها، وتنفيذ خطط المدفوعات، واستبعاد احتجاز كربون التربة من آلية التنمية النظيفة.

30- وفي الفترة الأخيرة، حظي قطاع الزراعة باهتمام أعظم ضمن المفاوضات، وذلك بحد ذاته ولصلاته مع أنشطة الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتقر بعض الأطراف بالحاجة إلى الانتقال إلى نهج أشمل إزاء استخدامات الأراضي للعناية بأوجه تضافر التخفيف/التكيف وتسوياتها.

3- جهود استقطاب التأييد التي تبذلها المنظمة ضمن المفاوضات بشأن الزراعة واستخدام الأراضي

31- قدمت المنظمة ست وثائق إلى المفاوضات، بما في ذلك وثيقة مشتركة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما قامت بتنظيم عدد من الأحداث الجانبية، وشاركت في تلك الأحداث التي أقامتها المنظمات الشريكة، بما في ذلك البنك الدولي، ومجموعة الكربون الأرضي، وبرنامج الأمم المتحدة التعاوني للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وبرنامج الأغذية العالمي. وكانت المنظمة والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ هما الكيانان الوحيدان في منظومة الأمم المتحدة اللذان دعيا إلى تقديم عروض إيضاحية إلى الأطراف في حلقة العمل المعنية بالزراعة والمعقودة في الفترة الفاصلة بين الدورات في أبريل/نيسان 2009. وتم إعداد تقرير موجز عن السياسات للأطراف في دورة المفاوضات التي انتهت مؤخراً وعقدت بين 1 و12 يونيو/حزيران 2009. وتسهم أنشطة استقطاب التأييد هذه، المبذولة غالباً بالشراكة مع جهات أخرى، في إدراج قضايا الزراعة واستخدام الأراضي ضمن حصيلة معتمدة سيتم اتخاذ قرار بشأنها في كوبنهاغن في ديسمبر/كانون الأول 2009 وفي تنفيذها في نهاية المطاف.

4- ما بعد كوبنهاغن

32- يمكن للممارسات الزراعية المستدامة التي تتيح التخفيف والتكيف، وكذلك التنمية والأمن الغذائي، أن تيسر اقتناص المنافع المتعددة في الوقت الذي يجري فيه التصدي للتحديات الكثيرة. ولهذا السبب، فإن هذه الممارسات تستحق أولوية أعلى ضمن استراتيجيات تغير المناخ، وآليات التمويل، وبرامج التنفيذ. وتحتل المنظمة موقعاً يمكنها من العمل مع بلدانها الأعضاء وشركائها لدعم جهود التنفيذ الدولية والوطنية المبذولة لتحقيق ذلك.

خامسا- إصلاح الأمم المتحدة: الحوكمة، والتمويل، والهيكل الجنساني، وتوحيد الأداء: الفرص والتحديات

33- **العملية الحكومية الدولية في نيويورك**: تدور مشاورات غير رسمية بشأن الاتساق على مستوى المنظومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك برئاسة كل من ناميبيا وإسبانيا. وتتناول هذه المشاورات مسألة تفتتت مساعدات الأمم المتحدة على المستوى القطري، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل. وتركز المناقشات حالياً على ثلاث قضايا أساسية هي:

- **(1) الحوكمة**: اقتراح من أمانة الأمم المتحدة **لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي** في تنسيق الأولويات الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة؛ **وإنعاش الدور التنسيقي للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية** من خلال دمجه مع الجزء المتعلق بالتنسيق؛ **وإنشاء مجموعة استشارية** مؤلفة من جهات ارتباط قطرية من البلدان الأعضاء في المجلس المذكور **والمسؤولية عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة** في التنمية على المستوى القطري.
- **(2) التمويل**: تحسين القدرة على التنبؤ بالتمويل؛ ودعم إنشاء صناديق قطرية مشتركة لسد الفجوات التمويلية في البرامج القطرية المشتركة؛ وإصلاح أطر التخطيط الاستراتيجي متعددة السنوات.
- **(3) الهيكل الجنساني**: ثلاث آليات لكيان جديد محتمل من كيانات الأمم المتحدة يركز على القضايا الجنسانية (1) إدارة جديدة، (2) صندوق أو برنامج، أو (3) مزيج من ذلك.
- **تقييم مستقل** للبلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج التجريبي لمبادرة "توحيد الأداء" ستجريه الجمعية العامة بدعم من الأمانة حسب الطلب. ويرى العديد من الأعضاء أن من الواجب عدم تكرار نموذج توحيد الأداء قبل إخضاعه لتقييم كامل.

34- **الإصلاح والتعاون بين الوكالات**

- على المستوى العالمي – غدت **مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية** عام 2008 الركيزة الثالثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، الذي يضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة، بما يعكس المشاركة العادلة للوكالات

المتخصصة. وتعتبر المنظمة الوكالة المتخصصة الأولى التي تحتل منصب نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتلتقي **الجماعة الاستشارية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية** بانتظام، وتساعد الرئيس في مراقبة وتحسين اتساق الأمم المتحدة بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بالأنشطة التنفيذية القطرية للأمم المتحدة. وعلى المستوى الإقليمي تشارك المنظمة بشكل تجريبي في أفرقة المدراء الإقليميين.

35- **التطورات في الميدان**

- تعتبر مبادرة "**توحيد الأداء**" العملية التشغيلية الرئيسية لتنفيذ تدابير إصلاح الأمم المتحدة. وأبرزت عملية الجرد لعام 2008 التقدم المحرز وكذلك التحديات الرئيسية.
- **وتشمل الإنجازات الأساسية ما يلي:** القيادة والملكية القطريتان؛ وتحسين شفافية منظومة الأمم المتحدة؛ والنهوض بدور الوكالات غير المقيمة؛ وتعزيز التفاهم والانسجام بين نماذج الأعمال والولايات؛ وتدعيم انخراط الوزارات المختصة؛ والوصول إلى آليات التمويل العالمية.
- **التحديات الأساسية:** القدرة على التنبؤ بالتمويل؛ وتكاليف المعاملات المدفوعة مقدما؛ وأعباء التقارير؛ وتنفيذ "جدار ناري وظيفي" في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين، باعتباره وكالة غير مقيمة.
- **سينصب التركيز في الفترة 2009–2011 على 90 بلداً إضافياً** تمنح فرصة العمل مع منظومة مجهزة للأمم المتحدة وفقاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وذلك في الوقت الذي يجري فيه إعداد برامج جديدة للأمم المتحدة.
- **الفرص المتاحة للمنظمة** والمتأتية من انخراطها في إصلاح الأمم المتحدة ومشاركتها في الآليات المشتركة بين الوكالات التي تعتبر مهمة أيضاً للمنظمة من أجل تدابير إصلاحها هي ذاتها. **ومن الأمثلة على ذلك** التأكيد القوي في منظومة الأمم المتحدة على المساعدة في ميدان السياسات وبناء القدرات، الذي يشكل بالفعل محور ولاية المنظمة وعملها، والوعي المتزايد بأهمية إدراج اختصاصات الوكالات المتخصصة ضمن العمل المنسق لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان.

سادسا- تعاون المنظمة مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا

36- تركز تعاون المنظمة مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا على المجالات التالية:

37- **صياغة وتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية الزراعية في أفريقيا:** عرضت المنظمة، في الاجتماع الأول للجنة التنفيذية لرؤساء دول الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في أبوجا (نيجيريا، أكتوبر/تشرين الأول 2001)، المساعدة في صياغة البرنامج الزراعي لهذه الشراكة. واستعرض وزراء الزراعة الأفارقة (وكذلك أعضاء اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة) المسودة الأولى في اجتماع عقد على

هامش " مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد" الذي عقد في روما في يونيو/حزيران 2002. وجرى تنظيم سلسلة من المشاورات بشكل مشترك مع أمانة الشراكة الجديدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والجهات الشريكة الأساسية الأخرى بعد ذلك بغية (1) حشد الدعم السياسي والمالي؛ و(2) تحديد المشروعات البارزة للأنشطة المبكرة. وأقر رؤساء الدول والحكومات الأفارقة البرنامج، الذي أصبح الآن يسمى "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا"، بصورة رسمية في يوليو/تموز 2003 كإطار لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا.

38- ومنذ عام 2002، واصلت المنظمة تقديم الدعم التقني في إعداد خطط التنفيذ والعمليات الاستثمارية ذات الصلة لركائز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وكذلك في تدعيم قدرة وحدة الزراعة في الشراكة الجديدة من خلال انتداب كبار الخبراء. وللمنظمة خبيران معينان في أمانة الشراكة الجديدة في بريتوريا.

39- **الدعم الموجه مباشرة إلى الاتحاد الأفريقي:** وخارج نطاق عملية الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، تظل المنظمة الشريك التقني القائد للاتحاد الأفريقي، حيث تساعد إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في تصميم خطة عملها الاستراتيجية (2005)، وإعادة النظر فيها حاليا. كما تقدم المنظمة باستمرار الدعم التقني في تنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة التي تتضمن جداول أعمالها قضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وقامت المنظمة بصياغة وثيقة معلومات أساسية تقنية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي التي ستعقد في سيرت، ليبيا في يوليو/تموز 2009.

40- **دعم المنظمة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في سياق الآليات التنسيقية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة:** تتولى المنظمة عقد اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية الرامية إلى تنسيق دعم الأمم المتحدة إلى جداول الأعمال الزراعية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

41- **تعاون المنظمة مع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في إطار أزمة الأغذية العالمية:** استجابة للأزمة الغذائية العالمية، فقد تعاونت المنظمة والوكالات الأخرى مع الشراكة الجديدة في بعثات التقدير المشتركة بين الوكالات، والتي ساعدت المنظمة خلالها في تنظيم حلقة عمل للشراكة الجديدة بشأن هذه الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتصل بإطار العمل الشامل، الذي أعد برعاية فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، فقد استخدمت المنظمة وأمانة الفريق المذكور البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا كإطار تشغيلي لإفريقيا.

42- **استقطاب التأييد وتعبئة الموارد:** تنخرط المنظمة بنشاط في تعبئة الموارد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال إشراك المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وكذلك الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف.